العرب
السبت 2020/06/27
السنة 43 العدد 11744

الموقف الأميركي الحذر إزاء الصراع الليبي

د. خطار أبودياب
أستاذ العلوم السياسية، المركز الدولي للجيوبوليتيك-باريس

انتقل خط التماس الأساسي في الصراع الليبي إلى سرت – الجفرة، وزاد من حدة المواجهة الإقليمية – الدولية التي تنذر بالأسوأ في حال الإصرار التركي على المضي في الحسم العسكري وإمكانية التدخل المصري. وفي خضم التخبط بين معسكري النزاع، تكتفي واشنطن بدعوة "الجهات الخارجية إلى التوقف عن تأجيج الصراع في الأراضي الليبية" مع إرفاق ذلك بتحذير من احتمال عودة تنظيمي داعش والقاعدة، لكن هذا التموضع الأميركي الحذر والملتبس لا يمنع جعل ليبيا ساحة لتصفية الحسابات وتقاسم المصالح، ويدفع للتساؤل عن خلفية المقاربة الأميركية للمسألة الليبية في سياق إقليمي متوسطي وأفريقي.

شكلت ليبيا، في مرحلة ما بعد الإطاحة بالقذافي، بؤرة جديدة للتجاذب في مرحلة "الفوضى الإستراتيجية" وهاجسا أمنيا كبيرا لكل جيرانها مع خطورة تمركز الإرهاب بالإضافة إلى تفلت الهجرة غير الشرعية عبر الشواطئ الليبية على البحر المتوسط والممتدة لـ1850 كم. وفي حقبة باراك أوباما دعمت الإدارة الاندفاعة الفرنسية – البريطانية ضد الجماهيرية ومارست واشنطن القيادة من خلف لعملية الناتو في 2011، ولكن المفاجأة الصاعقة حصلت في سبتمبر 2012 عند اغتيال السفير الأميركي لدى ليبيا كريستوفر ستيفنز في القنصلية الأميركية في بنغازي. مما دفع واشنطن طويلا إلى "الحياد السلبي" حيال الحروب الليبية من خريف 2012 إلى ربيع 2019.

بينما كان الوضع يلتهب في فبراير 2011 كانت واشنطن تستقبل المعتصم أحد أبناء القذافي ضمن محاولة ترتيب دائرة الحكم العليا، لكن التسونامي المنطلق من تونس غيّر الحسابات والأولويات. وبالنسبة للدوائر الأميركية كان التفضيل للبدائل المدنية (حتى لو انتمت لتيار الإسلام السياسي) وليس للبديل العسكري. وينطبق ذلك على الحالة الليبية وكان يفسر الموقف السلبي غالبا حيال المشير خليفة حفتر بالرغم من إقامة سابقة له في واشنطن بعد انشقاقه. ومن هنا لم يكن الرهان الأميركي على طرف بعينه، بل على ما تفرزه العملية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل إنهاء الصراع العسكري، لكن الأمور تعقدت إثر هجوم الجيش الوطني بقيادة حفتر ضد طرابلس في إبريل 2019 تحت حجة "رفض حكومة السراج طرح موضوع نزع سلاح الميليشيات التي تعتمد عليها ضمن خطط الحل السياسي".

ومع ذلك، فإن واشنطن استبعدت دعم حفتر تحت ذريعة تعارض ذلك مع الاعتراف الدولي بحكومة الوفاق في طرابلس وفقا لاتفاق الصخيرات، لكن الدور المصري والدعم الإماراتي للمشير حفتر أثرا على تبدل في موقف الرئيس دونالد ترامب وتفهمه لمعركة حفتر ضد الإرهاب.

بيد أن الدخول الروسي على خط الشرق الليبي وزيارات حفتر إلى موسكو أديا لتحول في الموقف الأميركي ولعدم معارضة واشنطن تعاظم الدور التركي منذ أواخر 2019. وهكذا أخذ "الحياد السلبي الأميركي" يخلي المكان لموقف أميركي ملتبس وحذر ونشط في آن معا لمنع تمركز روسي في ليبيا ولمنع تمركز الإرهاب. وأتت التطورات الأخيرة في مايو – يونيو 2020 ونجاحات حكومة الوفاق في الغرب الليبي مدعمة بالخبراء والقوات التركية ومحورها، لتسلط الضوء على موقف واشنطن من التقدم التركي في ليبيا وشرق المتوسط وعلى مدى تنسيقها مع الأطراف الأوروبية وخاصة إيطاليا وفرنسا واليونان. ومما لا شك فيه أن واشنطن التي لا ترى بالضرورة إيجابيات في تكرار السيناريو السوري في ليبيا، سلمت اضطرارا أو منحت الضوء البرتقالي لرجب طيب أردوغان من أجل صد النفوذ الروسي، لكن التوتر المستجد داخل حلف شمال الأطلسي أو بين مصر وتركيا أي داخل معسكر الأصدقاء أو الحلفاء، زاد من إحراج واشنطن ودفعها لإعادة الاستثمار جزئيا في الملف الليبي بالرغم من رغبات ترامب بالانسحاب من الملفات الساخنة من الشرق الأوسط إلى شمال أفريقيا.

تتمثل الأولوية الرئيسية للولايات المتحدة في ليبيا باستمرار إنتاج النفط، في إطار إستراتيجية أقصى الضغط التي تفرضها واشنطن على إيران. وهذا البعد الاقتصادي مكمل لأهمية موقع ليبيا في التوازن الجيو إستراتيجي. ولذلك من أجل منع الصدام بين حلفائها واستفادة روسيا من ذلك (التفاهم أو الكوندونيوم الروسي – التركي يدخل في هذا السياق) تركز الدبلوماسية الأميركية على توقف الجهات الخارجية عن تأجيج الصراع. وهكذا تلزم المتغيرات في الميدان الليبي وتدويل الصراع واشنطن على اتباع سياسة ليبية "مرنة للتحكم بالوقائع" حسب مصدر دبلوماسي، لكن المحك سيكون في القدرة على منع الانفجار الكبير في سرت وتداعياته المنتظرة.

ويكمن في خلفية موقف صناع القرار في واشنطن قلق من تنامي الدور الإقليمي التركي، خاصة إذا اصطدم بالمصالح الأميركية وأحدث صداعا مع حلفاء واشنطن الآخرين. بالطبع، ترتاح واشنطن إلى إفشال مخطط روسيا في تعزيز نفوذها في ليبيا وإحراج موسكو بعد تدمير عدد من منظومات الدفاع الجوي الروسية المتطورة، لكن التأرجح الذي يميز غالبا الموقف الأميركي يفسر بالخشية من جنوح تركي وانقلاب في التحالفات.

هكذا تحدد موقف واشنطن تدريجيا من خلال ردود الفعل على التطورات على الأرض والتي أهمها الخيار الروسي من جانب حفتر، أو تنامي حضور أنقرة في المشهد، ولذا لا يمكن الحديث عن رؤية أو مقاربة أميركية لحل متكامل للنزاع المتفجر في ليبيا بعيدا عن مقررات مؤتمر برلين، لكن الشيطان يمكن أن يوجد في تفاصيل التنفيذ وآلياته. ولوحظ أخيرا المزيد من نشاط الجنرال ستيفين تاونسند مسؤول القيادة العسكرية الأميركية في أفريقيا (أفريكوم) إذ لا يستغرب السعي الأميركي للتمركز في ليبيا خاصة إذا حافظ الروس على تمركزهم. ومن الواضح أن القواعد الليبية الجوية والبحرية يمكن أن تصبح مدار تنازع يذكر بحقبة القواعد الخارجية خلال الحقبة الملكية.

في مطلق الأحوال، أن تكون للضغط الأميركي لوقف الحرب قيمة إذا لم تستثمر الدبلوماسية الأميركية مليا وتبين ثقلها لتنشيط التفاوض وإنجاح المسار السياسي، وهي مهمة عصية تبعا لتجارب مسار تفاوضي عقيم تحت إشراف الأمم المتحدة منذ 2011 المطلوب لعدم توسع الحرب فرض قواعد عمل مختلفة فهل تقدر واشنطن على ذلك؟

هل ستكون ليبيا مقبرة أردوغان والمشروع الإخواني في المنطقة؟

حميد زناز
كاتب جزائري

يبدو واضحا أن التدخل التركي في ليبيا هو التعبير الملموس لاستمرار السياسة الخارجية التركية التي كانت لها دائما طموحات كبيرة في البحر المتوسط، بل تحمل في لاوعيها رغبة عثمانية في الهيمنة. واليوم ينتهز أردوغان فرصة الأزمة الليبية ويستغل اتجاهاته السياسية الإسلاموية المتطابقة مع أيديولوجية فايز السراج ليعطي دفعا جديدا لتلك السياسة الخارجية أو بالأحرى لذلك الحلم التوسعي التقليدي والعمل أولا على ترسيم الحدود البحرية، التي تمثل مصدر ذلك الخلاف القديم بين الأتراك والقبارصة واليونانيين وحتى الإسرائيليين، بهدف تحقيق أهدافه العثمانية المضمرة. فدعم أردوغان لما يسمى "حكومة الوفاق الوطني" ليس لأسباب أيديولوجية في المقام الأول وإنما هي من أجل وضع قدم له في شمال أفريقيا والامتداد في البحر المتوسط.

من البديهي أن الواقعية السياسية المطعمة بانتهازية قصوى هي المبدأ الأول، ثم تأتي القناعات الأيديولوجية لإعطائها مسحة إسلامية من أجل تغليط المتأسلمين في البلدان العربية. ولا يتردد أردوغان في تغيير حلفائه بحثا عن مصلحته، مثلما يغير ربطات عنقه، لقد كان صديقا لبشار الأسد وهذا لم يمنعه من أن يصبح عدوه اللدود ويحاربه على أرضه. ولا يضر أردوغان التعامل مع الشيطان من أجل مصلحته، لقد كان يشتري البترول من داعش بثمن بخس ثم يعيد بيعه بأثمان السوق الدولية. ولقد كذب على الرئيسين التونسي والجزائري، ففي كلمة موجهة للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، قال أردوغان إن الرئيس تبون أبلغه بأن فرنسا قتلت أكثر من أربعة ملايين جزائري خلال فترة الاستعمار. وقد أصدرت رئاسة الجمهورية الجزائرية بيانا قالت فيه إنها فوجئت بتصريح الرئيس التركي حول ملف الذاكرة مع فرنسا. وهكذا دأب أردوغان في كل مرة تطالبه فيها فرنسا بالاعتراف بالمذابح التي ارتكبها أجداده ضد الأقليات بإخراج ورقة الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر، متناسيا أن أجداده هم الذين سلموا الجزائر إلى فرنسا سنة 1830 ورحلوا مقابل امتيازات مادية.

أما بالنسبة للرئيس قيس سعيد، فقد كذّبت الرئاسة التونسية ادعاء أردوغان بأن تونس قد انضمت إلى المحور التركي القطري وحكومة الوفاق الوطني ومستعدة للمساهمة لوجيستيقيا في ليبيا. وقد حذر الرئيس التونسي الإخواني راشد الغنوشي على قناة فرانس 24 من التدخل في سياسة تونس الخارجية واعتبر تدخله في الأزمة الليبية خطأ، لأن تونس تقف على نفس المسافة من المتنازعين.

ولا تخفى على الرئيس التونسي تلك "العلاقة الإجرامية" التي تربط بين مركز "سيتا" التركي للدراسات السياسية والاستراتيجية بأنقرة ومركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية في تونس الذي يملكه ويشرف عليه صنيع قطر وصهر الغنوشي رفيق عبدالسلام. وعلاوة على التنسيق بين المركزين في مشروع "التمكين" الإخواني، تتحدث الأخبار عن إرسال تونسيين إلى ليبيا كانوا يقاتلون في صفوف داعش في سوريا عادوا إلى تونس مدسوسين بين التونسيين الذين كانوا عالقين في تركيا إثر أزمة كورونا.

ولم يدعم أردوغان الانتفاضة ضد القذافي ماليا وعسكريا سنة 2011 من أجل إقامة الديمقراطية في ليبيا، وإنما كان ذلك بداية التطبيق الميداني لخطته الماكرة. وبقي دعمه كاملا منذ ذلك الوقت للسلطة في طرابلس. ولا يثير اهتمام الإخواني أردوغان لا مصير الشعب الليبي السياسي ولا غيره من شعوب المنطقة، ما يهمه هو عمل كل ما في وسعه للوقوف أمام أي دولة منافسة تبتغي السيطرة على ليبيا وقد تحرم تركيا من الاستفادة من خيرات باطن أرضها من بترول وغاز ومشاريع إعادة الإعمار، وحرمانه من بسط هيمنة ما على جزء هام حيوي من البحر المتوسط. وفي الحقيقة لا يزعجه إطلاقا تقسيم ليبيا إلى دويلات إذا كان ذلك مفيدا لتركيا وبقاء حزبه على رأس الدولة التركية على وجه الخصوص.

> سيجد الأتراك أنفسهم في ورطة كبيرة جراء مغامرات أردوغان في ليبيا، حيث ينتظره فشل ذريع وربما هزيمة عسكرية نكراء تتبعها حتما هزائم انتخابية له ولحزبه الإخواني

يواصل أردوغان، كأجداده العثمانيين المستبدين ربط سياسته الخارجية ليس بالسياسة الداخلية في تركيا فحسب، بل واعتبارها عنصرا هاما من هوية البلد. وهو عامل يوحد الأتراك عادة وراء قائدهم، خصوصا حينما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية، وهذا ما يحتاجه أردوغان بعدما بدأ يظهر فشله الذريع في كل الملفات وتحاصره المعارضة من كل جانب وتطرده من على رأس بلدية مدينة إسطنبول الرمزية، ولكن يبدو أن هذه النظرية قد وصلت إلى نهايتها وسيجد الأتراك أنفسهم في ورطة كبيرة جراء مغامرات رئيسهم في ليبيا حيث ينتظره فشل ذريع وربما هزيمة عسكرية نكراء تتبعها حتما هزائم انتخابية له ولحزبه الإخواني.

يبدو أن أردوغان يحلم بليبيا التي استعمرها أجداده ثلاثة قرون كاملة كما يحلم "بالجزائر الضائعة"، معتمدا على أدوات تركية محلية تتمثل في بعض الليبيين والجزائريين من الإخوان الذين يحنون للقهر العثماني، ولذلك فهو يجتهد ليظهر كلاعب إقليمي سني في مواجهة إيران اللاعب الإقليمي الشيعي، ولكنه سرعان ما سيتأكد بأن تلك كانت مجرد أضغاث أحلام حينما يشعر الجزائريون بخطره على حدودهم وخطر المرتزقة الذين جلبهم إلى ليبيا وحينما لا يجد المصريون من حل لحماية حدودهم سوى مواجهته في الميدان.

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تبقى الجزائر وتونس ومصر مكتوفة الأيدي أمام تدفق الآلاف من المرتزقة المتطرفين إلى ليبيا وقد تتصدى بصرامة دبلوماسية وحتى عسكرية لمنع انتشار تلك الجماعات الممولة من قطر، وربما ستحمي الجزائر ومصر حدودهما بضربات استباقية قبل أن ينتشر الوباء الإرهابي على حدودهما ويصبح مهددا لأمنهما الداخلي.